مجلة الدراسات الإيرانية

Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية – العدد السابع – يونيو 2018

تصدر عن

RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

International Institute for Iranian Studies

www.rasanah-iiis.org

مستقبل إيران في الشرق الأوسط

سيناريوهات الأدوار المحتملة
وخيارات التأثير العربية الممكنة

د.علي جلال معوض

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

جددت عدة عوامل وتطورات الاهتمام بمراجعة المسارات المستقبلية المحتملة للأدوار الإيرانية في مرحلة ما بعد التوصل إلى الاتفاق النووي في يوليو 2015، على ضوء التداعيات السلبية لما تحقق بالفعل من تنامي الأدوار الإيرانية في عدد من القضايا الإقليمية، خصوصًا في سوريا واليمن والعراق، وما استدعته من ردود فعل إقليمية ودولية من جهة ثانية. ومن أبرز التطورات الأخيرة في هذا الصدد المظاهرات والاضطرابات الداخلية التي شهدتها إيران في نهاية عام 2017 ويناير 2018، وما خلّفته من تجدد التساؤلات حول مدى استقرار النظام، لا سيّما على خلفية الخلافات بين الأجنحة الداخلية الإيرانية واحتمالات التغير القيادي في مرحلة ما بعد المرشد علي خامنئي، مع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية ضد إيران وسياساتها على ضوء التوجهات الجديدة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018.

تطرح هذه التطورات احتمالات متعددة لمسارات التطور المحتملة إقليميًا وإيرانيًا، وهو ما ستحاول الورقة استكشافه من خلال التوليف بين ما يمكن تسميته تقنيات «العصف الذهني الثانوي (secondary brainstorming)» اعتمادًا على إعادة توظيف التقديرات والتحليلات ذات الصلة حول التصورات المستقبلية الكلية والجزئية المتعددة لإيران والمنطقة، وتقنية السيناريو في وضع وتصور مسارات مستقبلية (forecasting) مع التنبؤ الرجعي (backcasting)، إذ يتم وضع التصور المستقبلي أو المآل أولًا، ثم الرجوع إلى الحاضر بحثًا عن المتغيرات والدوافع الداعمة له والمسارات الممكنة لتحقيقه[1].

وتنقسم الورقة في هذا السياق إلى قسمين أساسيين: يحلل الأول ثلاثة سيناريوهات أساسية لأدوار إيران في التصورات المستقبلية المختلفة للشرق الأوسط، ويتناول القسم الثاني تقييمًا لمدى إمكانية المفاضلة بين السيناريوهات المطروحة وغيرها، وبعض بدائل وآليات الحركة، لتعزيز احتمالات تحقق السيناريوهات المرغوبة عربيًا.

أولًا: سيناريوهات الأدوار الإيرانية في الإقليم

سيركز التحليل على مجموعة من القضايا الأساسية ذات الصلة بالتطورات الداخلية الإيرانية، وتطور ملف البرنامج النووي الإيراني والعلاقات مع الولايات المتحدة، وتطورات التفاعلات الإقليمية مع إيران باعتبار أن هذه القضايا تتضمن بدرجة كبيرة الفواعل والعوامل الأكثر حضورًا في تشكيل مكانة إيران وسياساتها ومن ثم مستقبلها على المديين القريب والمتوسط، وفي إطار سيناريوهات كلية لاستمرار الأوضاع والأدوار القائمة، أو التحول نحو سياقات أكثر صراعية أو تعاونية ومسارات صعود الأدوار الإيرانية، أو تراجعها في ظلها.

1. سيناريوهات استمرار الأوضاع والتوازنات الحرجة القائمة

يرتبط هذا السيناريو بمستقبل مرجح للإقليم من حيث استمرار مظاهر الفوضى في بعض دوله من جانب، والاستقرار الجزئي في بعض دوله من جانب آخر، مع ميل النظم إلى «إدارة» القضايا والأزمات الاقتصادية والسياسية القائمة وتسكينها جزئيًا بدلًا من حلّها ومعالجة جذورها، والتركيز على محاولة استيعاب الأزمات الأمنية، وهو ما قد يؤدي إلى إطالة أمد حالات عدم الاستقرار الحرجة، مع العجز عن رفع مستويات التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والاستيعاب السياسي، على الرغم من تجنب الانهيار التام[2]. وفي هذا السياق يُتوقع استمرار تمدد الأدوار الإيرانية الإقليمية التدخلية ذات الأبعاد الصراعية، واستمرار بناء شبكات علاقات مع الفاعلين من غير الدول، وتعميق الانقسامات المذهبية والطائفية، والحروب بالوكالة والمواجهات غير المباشرة، مع تمثيل

هذه الأدوار في الوقت ذاته مصدرًا لاستنزاف القدرات الإيرانية، لا سيّما مع مواجهتها بمحاولات احتواء وضغوط إقليمية ودولية لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة.

أ. مسارات التطورات الداخلية الإيرانية

يرتبط هذا السيناريو بنجاح إيران في الحفاظ على استقرارها الداخلي النسبي واستمرار سيطرة النظام القائم ومؤسساته رغم بعض الضغوط الداخلية. ومن ثم لا يتوقع أن تثير خلافة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي اضطرابات أو تحولات جذرية في السياسات الإيرانية، إذ سيتم انتقال السلطة في الأغلب إلى شخصية تتمتع بدعم من مؤسسات الدولة العميقة الإيرانية، وأهمها الحرس الثوري الإيراني، وهو ما قد يشمل إبراهيم رئيسي رئيس العتبة الرضوية المقدسة، أو صادق لاريجاني رئيس السلطة القضائية الإيرانية، أو شخصيات أخرى مماثلة في قربها في التوجهات والخبرات والارتباطات بالدائرة المحافظة والأصولية المتشددة والمؤسسات الإيرانية النافذة[3].

وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من دلالات مظاهرات واحتجاجات ديسمبر 2017-يناير 2018 في إظهار جانب من المشكلات الداخلية للنظام الإيراني، وخصوصيتها في تكوينها العمالي والشبابي وانطلاقها من الأطراف الأكثر تهميشًا إثنيًا واقتصاديًا، فإنّ قدرة النظام على التعامل السريع نسبيًا معها واستيعابها قدمت مؤشرات على قدرة النظام على الحفاظ على استقراره النسبي، لا سيّما مع عدم وصول المظاهرات في الحجم والضغط على النظام إلى مستوى مظاهرات الحركة الخضراء الاحتجاجية على نتائج الانتخابات الرئاسية في 2009[4]. وفي هذا السياق، يُتوقع قدرة النظام على استيعاب المظاهرات والاضطرابات الناجمة عن عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية دون أن ينهار أو يحدث تحوّل جذري في مؤسساته نتيجة الاعتماد على الطابع المزدوج للمؤسسات والأجنحة الإيرانية في احتواء الخلافات بخصوص قضايا السياسات العامة الداخلية والأدوار الخارجية الإيرانية، والاعتماد على المؤسسات والفصائل الداعمة للنظام والمستعدّة لاستخدام العنف ضد المعارضين مع استمرار تفوّق القدرة القمعية للنظام على الاحتجاجات والقدرة التعبوية للمعارضين، واستمرار قدرة النظام على استدعاء المخاطر الخارجية الدولية والإقليمية كمصدر تخويف ونزع الشرعية عن المعارضة باعتبارها عميلة للخارج أو أداة لاختراق إيران وتهديد أمنها واستقرارها[5].

ب. مسارات الملف النووي والأدوار الأمريكية

يرتبط هذا السيناريو من جهة ثانية بعدم حدوث تحولات جذرية في السياسات الأمريكية إزاء إيران على الرغم من الانسحاب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو

2018. ويستند هذا التوقع إلى سوابق ترامب في التصعيد الخطابي بشكل يفوق السلوك الأمريكي الفعلي، وهو ما ظهر مثلًا في مواجهة كوريا الشمالية وسوريا. يضاف إلى ذلك ميل ترامب إلى مواصلة الاستراتيجية التي بدأها أوباما للموازنة عن بُعد (offshore balancing) القائمة على تجنّب تصدّر التدخل المباشر لمواجهة التهديدات، وإلقاء المسؤولية في الموازنة والمواجهة العسكرية على قوات الحلفاء الإقليميين باعتبارهم أصحاب المصلحة الأصلية الأكبر، مع إمكانية تقديم الدعم اللوجيستي لهؤلاء الحلفاء والتدخل فقط عند الضرورة وبشكل محدود، وتأخير الانخراط المباشر قدر الإمكان، والانسحاب السريع فور الانتهاء من أهدافه لزيادة المكاسب المتحققة، وتقليل تكاليف الصراع والاستنزاف على الأرض، مع أولوية هدف عدم انفراد أي طرف بالسيطرة الإقليمية. وتفسر هذه الاستراتيجية جزئيًا التزامن بين تصريحات ترامب بالتخطيط لانسحاب القوات الأمريكية من سوريا وطلب مشاركة قوات عربية بديلة في ذات توقيت تصعيده الضغط على إيران[6].

ولا يتعارض هذا السيناريو مع قرار إدارة ترامب في 8 مايو 2018 بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعلان إعادة العمل بالعقوبات الأمريكية ضد إيران، مع تلويح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بتصعيد العقوبات تدريجيًا لتصبح «الأقوى من نوعها في التاريخ» حال عدم تعديل الاتفاق أو صياغة اتفاقات جديدة تشمل الرقابة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل الأنشطة النووية الإيرانية السابقة والحالية، وترتيبات ما بعد 2025، وبرامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، ومراجعة أدوار إيران الإقليمية المهددة لحلفاء الولايات المتحدة، مع سحب القوات الإيرانية من كل دول المنطقة، ووقف دعمها للجماعات المسلحة، فضلًا عن عدم تهديد إيران أمن الملاحة في المنطقة[7]. وقد عدّ العديد من التحليلات هذه المطالب بمثابة مقدمة لمواجهة مباشرة ومحاولة للضغط لتغيير النظام الإيراني، لا سيّما مع صعوبة قبول إيران بها، إذ تعني نزع جميع أوراق الردع لديها، فضلًا عن عدم وجود معايير موضوعية ممكنة للتحقق من الوفاء بهذه الالتزامات حتى حال قبولها. لكن رغم هذا التصعيد فإنّ المتوقع أن تحدّ اعتبارات متعددة من أي تأثيرات جذرية للعقوبات الأمريكية المتوقعة على الأدوار الإيرانية: أولها التدرج المتوقع في السياسات الأمريكية لإعادة فرض العقوبات بالنظر إلى نصوص الاتفاق نفسه والإجراءات المؤسسية الأمريكية الداخلية التي تتطلبها بعض هذه العقوبات، لا سيّما المفروضة من الكونغرس والماسّة بالأطراف الثالثة غير الأمريكية، مع إمكانية تعرقل هذه العقوبات حال تغير تركيبة الكونغرس الأمريكي في انتخابات التجديد النصفي. وثانيها إمكانية استمرار إيران وأطراف الاتفاق الأخرى في العمل به،

وهو ما عبرت عنه بالفعل بعض التصريحات الأوروبية، مع إمكانية تطوير أوروبا بدائل سيادية لحماية الشركات الأوروبية من أي عقوبات أمريكية ضد النشاط الاقتصادي في إيران، وإن كانت بعض الشركات قد قررت مغادرة السوق الإيرانية خوفًا من العقوبات الامريكية، يضاف إلى ذلك الاعتياد الإيراني على التعامل مع العقوبات الأمريكية، مع حضور التأثيرات الاقتصادية السلبية بالفعل لعامل عدم اليقين الذي تفرضه التصريحات الأمريكية حول مراجعة الاتفاق. هذا فضلًا عن إمكانية تحرّك الأطراف سواء قبل إلغاء الاتفاق أو بعده لإعادة مسارات المفاوضات مجددًا لمراجعة الاتفاق النووي أو الوصول إلى تفاهمات جديدة حول القضايا الإضافية[8].

وأيًا كانت التفاعلات الأمريكية والإيرانية المرحلية بخصوص الاتفاق النووي الإيراني، فإن الأرجح وفقًا لهذا السيناريو ألا يتجاوز التصعيد الأمريكي نطاق تشديد العقوبات (غالبًا دون مشاركة أوروبية كاملة أو بأدوار تعويضية روسية وصينية تحدّ نسبيًا من التأثيرات السلبية للعقوبات)، أو استهداف بعض الميليشيات التابعة لإيران، مع عدم توقّع تحوّل الولايات المتحدة إلى تصعيد مباشر ضد طهران إلا حال إقدام الأخيرة على تصعيد ضد حلفاء الولايات المتحدة أو مصالحها بشكل مباشر، وهو ما يستبعده هذا السيناريو بدوره على المستوى الإقليمي.

ج. مسارات تطور أدوار القوى الإقليمية

يفترض السيناريو استمرار القوى الإقليمية في محاولة موازنة النفوذ الإيراني عبر آليات متنوعة تشمل: إمكانية تبني بعض الأطراف الإقليمية (مثل تركيا)، سياسات جزئية للتعاون والتنسيق مع إيران في بعض القضايا (كمواجهة التمدد الكردي ومساعي الاستقلال في العراق وسوريا)، مع استمرار الخلافات في قضايا أخرى، واستمرار الضغط على الأطراف الدولية للحيلولة دون تبنّيها مسار التسوية الشاملة مع إيران واستمرار تشديد العقوبات ضد طهران، والتعاون مع فواعل موازنة من غير الدول في مواجهة إيران وحلفائها، واستهداف حلفاء إيران والقوات والميليشيات المرتبطة بها خارج الأراضي الإيرانية (مثل الاستهداف الإسرائيلي لبعض مواقع النظام السوري وحزب الله والميليشيات الشيعية في سوريا)، مع نجاح بعض هذه الآليات جزئيًا وإخفاق بعضها وتوليده نتائج عكسية أو مفاقمة للمخاطر، مع حرص كل الأطراف رغم التصعيد على تجنّب الوصول إلى حرب مباشرة مع إيران.

وتمثل إسرائيل نموذجًا كاشفًا عن هذا النمط وحلقة خاصة في احتمالات تصعيده وصولًا إلى كسر التوازنات الحرجة إلى مرحلة الحرب والمواجهة المباشرة أو التسوية، إذ

ظهر جانب من هذا النمط في التصعيد الإسرائيلي الجزئي ضد إيران لكن دون مواجهة مباشرة، مع توظيف إسرائيل قدرة معلوماتها الاستخبارية وسلاحها الجوي في استهداف انتشار القوات الإيرانية والقوات والميليشيات الموالية لها والقواعد الخاصة بها وأي تجهيزات تسعى إيران لتوفيرها من خلالها إلى حزب الله أو غيره، مع التصعيد الإعلامي والخطابي ضد إيران والسعي لحشد ضغط دولي ضدها (على غرار ما ظهر في المؤتمر الإعلامي لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو نهاية أبريل 2018 لتأكيد «كذب» إيران وعدم وفائها بالتزاماتها الدولية وتطويرها برنامجًا نوويًا سرّيًا)، والإيحاء بالاستعداد الإسرائيلي لتصعيد المواجهة العسكرية (على نحو ما ظهر في تفويض الكنيست الإسرائيلي في نفس اليوم لرئيس الوزراء ووزير الدفاع باتخاذ قرارات عند الضرورة لبدء الحرب أو بدء عمليات عسكرية في الخارج). ويندرج في السياق ذاته تنفيذ إسرائيل عمليات قصف -في أعقاب إعلان الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق النووي- كان أبرزها في 10 مايو 2018 ضد ما وصفته بقواعد للقوات الإيرانية وحزب الله في سوريا ومواقع للدفاع الجوي السوري، ردًا على انطلاق صواريخ من الأراضي السورية باتجاه الجولان المحتل. ويلاحظ أنه في جميع هذه التحركات التصعيدية حرص المسؤولون الإسرائيليون على موازنة ذلك بتأكيد عدم سعي إسرائيل إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران، دون نفي إمكانية حدوث هذه المواجهة في الوقت نفسه[9].

وتبدو مسارات التطورات الإقليمية الأكثر حرجًا في توازناتها وفقًا لهذا السيناريو، فمن ناحية قد تستمر آليات الضغط والتصعيد الجزئي وغير المباشر وقد تنجح في الوصول إلى اتفاقات أو حتى تفاهمات أقل رسمية مع إيران وفقًا للخطوط الحمراء للقوى الإقليمية المختلفة، وهو ما تطرح بعض التحليلات احتمالات حدوثه بشكل خاص بين إيران وإسرائيل -بتدخل روسيا أو الاتحاد الأوروبي أو آخرين- للوصول إلى تفاهمات تراعي الخطوط الحمراء الإسرائيلية في ما يتعلق بإنشاء مناطق آمنة خالية من إيران وحلفائها على حدود إسرائيل الشمالية مع سوريا، وتجنب إنشاء خطوط للدعم اللوجيستي وزيادة مخزون الصواريخ لحزب الله في مواجهة إسرائيل، فضلًا عن تعهدات بانسحاب أو تقليل وجود إيران والميليشيات المرتبطة بها تدريجيًا في سوريا، مع صياغة قواعد للاشتباك وحدوده حال تجاوز هذه الخطوط، وذلك على غرار التفاهمات الإسرائيلية مع سوريا خلال وجود قوات الأخيرة في لبنان. وقد تكون إيران حريصة على التوصل إلى مثل هذه التفاهمات بشكل غير معلن على الجبهة الإسرائيلية، خصوصًا بالنظر إلى ارتفاع مخاطر التصعيد المباشر معها، وتهديدها بتحرك أمريكي-دولي ضد الداخل الإيراني مباشرة، مع عرقلة تصعيد مثل هذه المواجهة لأهداف إيران الأساسية في دعم

النظم الحليفة في العراق وسوريا واستعادة استقرارها مع بناء ميليشيات مرتبطة بها وتعزيز قوتها بما يعزز نفوذ إيران الإقليمي وقدراتها عل الردع في مواجهة إسرائيل[10]. يضاف إلى ذلك إمكانية ضغط روسيا من أجل فرض مثل هذه التسويات والتفاهمات في القضية السورية خاصة، إذ تتلاقى مصالح روسيا مع إسرائيل جزئيًا في تقليل حجم الحضور الإيراني في سوريا حال ضمان الاستقرار النسبي لنظام الأسد وتأمين المصالح والقواعد الروسية في سوريا[11]، إلا أن الوصول إلى مثل هذه التسويات مع إسرائيل قد يشجع إيران على التصعيد على جبهات أخرى مثل اليمن في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى، بما يؤدي إلى استمرار احتمالات التصعيد الإقليمي العربي-الإيراني. وحتى حال التوصل إلى تفاهمات للتهدئة في اليمن فإن الطابع الحرج لمثل هذه التفاهمات وحضور احتمالات تجاوزها من قبل الأطراف يبقي باب التصعيد مفتوحًا؛ وصولًا إلى سيناريوهات تجدد المواجهات والصدام غير المباشر وإمكانية تحوّله إلى مواجهات مباشرة في إطار سيناريوهات الفوضى والانفجار.

وبشكل عام، فإنه رغم وجود عديد من المؤشرات على ترجيح حدوث هذا السيناريو باعتباره امتدادًا للأوضاع الراهنة، فإنه يظل متّسمًا بطابع من عدم الاستقرار والقابلية للتحول إلى سيناريوهات التصعيد وصولًا إلى الانفجار والمواجهة المباشرة في مساراته المختلفة.

2. سيناريوهات الفوضى والصدام.. بين الصعود والتراجع الإيراني الصلب

تقوم هذه السيناريوهات على تصوّر فشل دول المنطقة -وخصوصًا الدول العربية- في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية نتيجة التركيز على القضايا الأمنية بشكل ضيق فقط، بما يزيد الاستياء الشعبي ويؤدي إلى انتشار وتصاعد الاضطراب وعدم الاستقرار في مختلف دول المنطقة. وقد يتوازى مع ذلك تراجع قدرة بعض النظم الإقليمية على مواصلة الصراعات الخارجية وانكفاؤها على ساحات الصراع الداخلية، مقابل تبني بعض النظم -سواء سعيًا لتحقيق الأمن أو في إطار سياسات الهروب إلى الخارج- سياسات خارجية صراعية بما يزيد الحروب الهجينة والمباشرة في المنطقة، فضلًا عن الصراعات الداخلية والحروب بالوكالة بشكل يفاقم الأزمات والصراعات[12].

وتفتح هذه السيناريوهات بشكل أساسي مسارات متعددة لاستمرار أو حتى صعود الأدوار الإيرانية الصراعية التدخلية الصلبة، وذلك بالنظر إلى خبرات إيران وقواتها وميليشياتها في الحروب غير النظامية واستغلال حالات الفوضى والفراغات الناجمة عنها لصالحها[13]، وهو ما سيصدق بشكل خاص حال النجاح في إبقاء الفوضى خارج

الحدود الإيرانية بما يتفق مع نظريتها في الدفاع المتقدم، وحفاظ إيران -وحلفائها- على تماسكهم وقوتهم النسبية مقارنة بتفجر أزمات وصراعات الأطراف الأخرى، أو حال امتداد هذه الأزمات والصراعات بشكل جزئي فقط إلى الداخل الإيراني.

أ. مسارات التطورات الداخلية المحتملة

بالإضافة إلى إمكانية استمرار مسارات الحفاظ على الوضع القائم وفقًا للسيناريو الأول، قد يؤدي تزايد عدم الاستقرار في النظم العربية إلى زيادة الانفتاح الغربي على إيران كقوة أكثر استقرارًا إقليميًا، لا سيما إذا ما أبدت إيران مرونة في التعاطي مع المطالب الغربية، بما قد يعزز المكاسب الاقتصادية لإيران، ويدعم المعسكر الأكثر اعتدالًا في الداخل. وقد تختار إيران في هذا السياق تعزيز أدوارها الإقليمية وانفتاحها الدولي وتقليل الضغوط الداخلية من خلال اختيار شخصيات أكثر اعتدالًا نسبيًا -وإن ظلّت منتمية إلى التيار المحافظ الأصولي- لخلافة المرشد الحالي خامنئي، وهو ما قد يتمثل في آية الله محمود الهاشمي شهرودي (الرئيس السابق للسلطة القضائية الإيرانية ورئيس الهيئة العليا لحل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الإيرانية). وقد يتم توظيف انتماءاته وارتباطاته الإيرانية-العراقية المشتركة (خصوصًا مع مولده بالنجف وسبق شغله رئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق واتصاله بالمرجعيات الشيعية في النجف) لتعزيز النفوذ الإيراني في العراق ولدى الشيعة عامة، لا سيّما مع في مرحلة الفراغ أو التراجع النسبي المتوقع في ثقل مرجعية النجف العراقية في مرحلة ما بعد آية الله السيستاني[14]. وفي كل الأحوال، لا يتوقع أن تؤدي التغيرات القيادية أو أي ضغوط داخلية جزئية إلى تحولات في السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية، مع الاستفادة من الاستقرار النسبي في الداخل الإيراني مقارنة بانتشار الفوضى إقليميًا.

ب. مسارات الملف النووي والأدوار الأمريكية

قد يرتبط جانب من مقدمات حدوث سيناريو الفوضى بتورط حلفاء الولايات المتحدة نتيجة نمط سياسات الإدارة الأمريكية في عهد ترامب وتشجيع خطاباته وتصريحاته التصعيدية للحلفاء على خوض مغامرات خارجية، مع ارتفاع أعباء هذه الصراعات داخليًا واستنزافها قدرات النظم البادئة لها. وفي المقابل، لا يتوقع تدخل الولايات المتحدة بشكل عسكري كثيف على الأرض (heavy military footprint) -على غرار التدخل الأمريكي في العراق- بصورة يمكن أن تحسم -مرحليًا- الصراع ضد إيران، لا سيّما مع ارتفاع تكاليف ومخاطر مثل هذا التدخل، المادية والسياسية، أمريكيًا، واحتياج حدوثه إلى ظروف استثنائية كتلك التي وفرتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتعارضه مع

الاستراتيجيات المعلنة للولايات المتحدة وتفضيلاتها في الموازنة عن بُعد قدر الإمكان في منطقة الشرق الأوسط[15]. ومن ثم يتصور اقتصار دور الولايات المتحدة على الدعم عن بُعد للحلفاء والتدخل العسكري عبر عمليات قصف عن بُعد، أو الانتشار الخفيف أو المتوسط في بعض المناطق حال التخوف من اختلال توازنات القوى فيها بشكل واضح لصالح إيران، مع وجود حدود لهذا التدخل في تحجيم الأدوار الإيرانية، ومقايضة الحلفاء واستنزافهم ماليًا، بما يفرض ضغوطًا إضافية على شرعية النظم الحاكمة العربية مع الطابع الإشكالي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[16]، ومع تزايد عجز القوى الإقليمية عن موازنة الأدوار الإيرانية.

ج. مسارات تطورات أدوار القوى الإقليمية

يقوم تصور صعود الأدوار الإيرانية الصراعية على توقع انتشار عوامل الضعف والانقسام بين القوى الإقليمية «السنّية» مع تصاعد الضغوط الداخلية من أجل الإصلاح الاقتصادي والسياسي والصراعات الداخلية على السلطة في دول المنطقة، والعجز عن الحدّ من استمرار التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية وتصاعدها، مع استمرار الخلافات العربية البينية بما يهدد استمرار التنظيمات الإقليمية العربية المختلفة.

وعلى الجانب المقابل، فإنّ انتشار عدم الاستقرار واحتمالات التفكك في سوريا والعراق واليمن رغم تأثيراته السلبية على إيران، فإنه سيحافظ لها على مناطق نفوذ أساسية، في شمال الجزيرة العربية (العراق) وجنوبها (اليمن) بما يمثله ذلك من ورقة ضغط على السعودية ودول الخليج[17]. وقد يتضاعف تأثير هذه التطورات السلبية في حالة النجاح النسبي في تحقيق الاستقرار في سوريا بما يدعم الأدوار الإيرانية وصورة حزب الله ونفوذه داخل لبنان، مع تزايد استقرار الأوضاع في العراق وتراجع تهديدات داعش وزيادة توازن القوى لصالح الحكومة المركزية في العلاقة بالأكراد بالشمال بما يسمح بإعادة صياغة تفاهمات في إطار عراق موحد[18]. ويتوقع تصاعد الأدوار الأمنية الصلبة الإيرانية من خلال أدوار إيران في إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية في العراق وسوريا، والاستفادة من بناء فصائل وقوات مرتبطة بإيران (في الفكر والتوجّه والهيكلة والدعم اللوجيستي) داخل كل دولة أشبه بنموذج الحرس الثوري والباسيج (مثل الحشد الشعبي في العراق)، بما يقلل الحاجة إلى انتشار القوات الإيرانية بشكل مباشر، ويعزز قدرة إيران على خوض حروب غير متماثلة، وتعزيز استراتيجيتها في الدفاع المتقدم خارج الأراضي الإيرانية، ويشكل تجسيدًا لفكرة تصدير الثورة الإيرانية في نموذجها الأمني[19].

وعلى مستوى التنسيق الإقليمي لصالح إيران، قد يشهد هذا السيناريو مشاركة إيرانية

وتركية نشطة في جهود إعادة الإعمار في كل من العراق وسوريا بما يخلق مصالح مشتركة إضافية بين الأطراف. وفي السياق ذاته، يتصور وصول إسرائيل وتركيا إلى تفاهمات جزئية مع إيران لاقتسام النفوذ وإنشاء مناطق عازلة على الحدود. وقد يعزز من الأدوار الإيرانية إمكانية انشغال إسرائيل وتركيا بمظاهر عدم استقرار داخلية نتيجة تنامي قوة المعارضة واتحادها في مواجهة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مع تصعيد أردوغان ممارساته السلطوية داخليًا وتصاعد اتهامات الفساد ضد رموز حزبه، وتصاعد الأزمات الاقتصادية داخليًا، وبالمثل تصاعد المظاهرات والانتفاضات الفلسطينية ضد السياسات الإسرائيلية والدعم الأمريكي لها.

ولا ينفي التحليل السابق للصعود الإيراني **وجود مسارات أخرى للتراجع الإيراني الصلب في ظل سيناريوهات الفوضى**، حال اتساع نطاق الضغوط المباشرة التي تواجهها إيران داخليًا وإقليميًا ودوليًا، وصولًا إلى امتداد الفوضى داخل النظام الإيراني أو تعرضه لهزيمة عسكرية شاملة أو تعرضه لمواجهة إقليمية-دولية مباشرة متعددة الجبهات. وقد يرتبط ذلك داخليًا بانتشار حالة الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي بشكل كبير إلى النظام الإيراني ذاته، وذلك على ضوء تصاعد الخلافات بين الأجنحة الداخلية للنظام، لا سيّما في حالة الصراع على خلافة خامنئي، وتوظيف روحاني والتيار المعتدل والإصلاحي قدرتهم على حشد أنصارهم في مواجهة الدولة العميقة الإيرانية، ولجوء كل طرف إلى نزع الشرعية عن خصومه واستراتيجيات الفضح السياسي، وهو ما قد يؤدي إلى امتداد المظاهرات والاحتجاجات إلى الفئات والطبقات المهمشة المحتجة على النظام بمختلف تياراته[20]، مع تزامن ذلك مع تصاعد الضغوط الاقتصادية على النظام بتأثيرات تشديد العقوبات الأمريكية والدولية الموسعة عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وانهياره، لا سيّما مع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي بومبيو بعزم الولايات المتحدة على تصعيد العقوبات ضد إيران لتصبح «الأقوى في التاريخ» مع التعامل مع الحرس الثوري الإيراني كتنظيم إرهابي، ومدّ العقوبات لتشمل مختلف صادرات إيران النفطية وغير النفطية، وصولًا إلى شمول مختلف واردات إيران -بما فيها الغذائية بما يشبه الحصار الاقتصادي- مع الضغط على مختلف الأطراف -بما فيها أوروبا وتركيا وربما الصين والهند- للحيلولة دون توفير منافذ للنظام الإيراني لتخفيف حدة العقوبات، وذلك من خلال التشدد في العقوبات الثانوية المفروضة على أي بنوك أو شركات تتعاون مع إيران، وتضييق أو إلغاء نطاق الاستثناءات الممنوحة لأي طرف في هذا الصدد أو ربطها بمراجعات دورية تتطلب خفضًا واضحًا في نطاق التعاملات مع إيران. وقد ظهرت بوادر فاعلية العقوبات الأمريكية بإعلان شركة «توتال» الفرنسية احتمال سحب استثماراتها في تطوير حقل بارس

الجنوبي في حال لم تحصل على استثناء من الإدارة الأمريكية بعدم إدراجها على قائمة العقوبات، مع قيام شركات أوروبية أخرى بالإعلان عن تخفيض أنشطتها في إيران خوفًا من العقوبات، وذلك رغم توجّه الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي الداعم لاستمرار الاتفاق النووي[21]. وقد يتواكب مع ذلك نجاح القوى الدولية والإقليمية في زيادة نقل الصراع داخل إيران من خلال التواصل مع الجماعات والأقليات الإثنية والسنّية داخلها من البلوش والأكراد خاصة[22].

وقد يصاحب ذلك مراجعة الولايات المتحدة خياراتها الإقليمية وسياساتها الحذرة باتجاه إعادة تكثيف حضورها العسكري المباشر في المنطقة، مع تصاعد احتمالات اندلاع حرب أو مواجهة مباشرة بين إيران وأي من الأطراف الإقليمية بشكل غير مخطط نتيجة تصعيد غير محسوب، وتحرك النظام الإيراني بشكل غير عقلاني حال إدراكه تعرضه لمعركة وجود (عبر تنشيط أدوار القوى والميليشيات المرتبطة به في دول المنطقة وخارجها، وتسليح بعضها بأشكال غير تقليدية، وتنفيذ التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، والتأثير على الملاحة في باب المندب، واستخدام الصواريخ الباليستية الإيرانية في استهداف المنشآت النفطية والقواعد والقوات العسكرية الأمريكية والدول المتحالفة معها)، وهي جميعًا تطورات قد يكفي أيها لاستدعاء تدخل القوى الدولية بشكل جماعي، بما قد يؤثر بشكل جذري على المنطقة بأسرها[23].

وقد تحدث درجة أقل من التصعيد لكنها تصبّ في اتجاه تحجيم الأدوار الإيرانية حال قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات قصف داخل إيران لبعض المواقع والمنشآت ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، مع تهديدات بعقوبات دولية شاملة بمشاركة أوروبية وبتدخل دولي منسَّق ضد أي احتمالات للردّ الإيراني الموسع[24]. وفي السياق ذاته قد تغير تركيا تقديراتها حال وضوح جدية الولايات المتحدة في التدخل ضد إيران أو أدوارها الإقليمية وتبنٍّ واضح لسياسات تغيير النظام في سوريا مع وجود عسكري كثيف على الأرض أو عمليات قصف أكثر استهدافًا لإسقاط النظام وليس إضعافه فقط. ومن ثم قد يحدث نوع من التنسيق الإقليمي، عربي-إسرائيلي-تركي، ضد إيران بما يقلل قدرة طهران على الرد على طرف بعينه أو الدخول في مواجهة استنزافية معه. ووفقًا لهذا التصور، فإن قدرة إيران على استخدام قواتها أو الميليشيات التابعة لها قد تكون محدودة حال تصاعد المواجهة الدولية والإقليمية متعددة الأطراف ضد إيران، إذ قد يقطع ذلك خطوط التواصل اللوجيستي بين إيران وهذه الميليشيات، مع إمكانية تبني هذه الميليشيات تقديرات عقلانية لتجنب خوض صراعات غير متكافئة واختيار الذوبان أو الاندماج في المؤسسات الأمنية الوطنية أو بيئاتها المحلية.

وبشكل عام، يبقى هذا المسار التصعيدي الجمعي ضد إيران أقل احتمالاً، إذ تعوق حدوثه اعتبارات متعددة، أهمّها وجود قيود ومخاوف ومصالح حيوية قابلة للتهديد في حالات التصعيد المباشر لدى كل طرف، فضلًا عن وجود تباينات واضحة بين هذه الأطراف في تقديرات مرحلة ما بعد إضعاف النفوذ الإيراني، وبخاصة في سوريا كساحة مواجهة أساسية، وهو ما يصعب احتمالات التصعيد المتزامن نحو المواجهة المباشرة من كل الأطراف. يضاف إلى ذلك صعوبات تقدير ردود الفعل الإيرانية وافتراض عقلانيتها حال إدراك النظام تعرضه لمعركة بقاء ووجود مصيرية. هذا فضلًا عن أن تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية لا ينفي توافر قواعد شعبية وأمنية مؤيدة للنظام الإيراني الحالي -داخل إيران وخارجها- ومؤمّنة لبقائه بما يقلل احتمالات الإسقاط المفاجئ أو السريع له.

وفي كل الأحوال، وبالنظر إلى ارتفاع المخاطر والتكاليف التي ينطوي عليها سيناريو الانفجار والصدام أيًا كانت مساراته ومحصلته، ووجود احتمالات متوسطة لحدوثه سواء في إطار تصعيد عمدي أو غير مقصود، فإن ذلك قد يكون دافعًا للأطراف الإقليمية والدولية المختلفة إلى محاولة تجنّب الانجراف فيه، وهو ما قد يصبّ في اتجاه استمرار سيناريوهات الوضع القائم، أو تقليل احتمالات الانفجار بالتحوّل نحو سيناريوهات الإصلاح والتنسيق الإقليمي.

3. سيناريوهات الإصلاح والتنسيق الإقليمي.. بين التراجع والصعود الإيراني الناعم

هي أقرب إلى سيناريوهات تفاؤلية لكنها أقل احتمالاً، وتقوم على إدراك القيادات والشعوب -في المنطقة العربية خاصة- إلحاح ضرورات الإصلاح وتبني سياسات تعاونية وتنسيقية لمواجهة المخاطر والتحديات والتهديدات المشتركة، بما يدفع دول المنطقة (أو بعضها على الأقل كالدول العربية) إلى تطبيق إصلاحات واسعة النطاق تساعد في الانتعاش الاقتصادي، والبحث عن صياغات توفيقية وتنسيقية للأمن تضمن مصالح وأمن كل الأطراف، وحلول غير صفرية للصراعات والخلافات الإقليمية، بما يؤسس لمستقبل تعاوني إقليميًا. ويحمل هذا المستقبل مسارات من شأنها إما حصار الأدوار الإيرانية السلبية وتراجعها في مواجهة زيادة عناصر القوى العربية، وإما استيعاب الأدوار الإيرانية وتغير طبيعتها ضمن ترتيبات إقليمية جديدة[25].

على المستوى الداخلي الإيراني، يمكن أن يتطور هذا السيناريو انطلاقًا من مختلف نقاط البدء، سواء استمرار النظام الإيراني القائم بتوازناته الحرجة، أو حتى ميل التوازن بشكل أكبر لصالح قيادات أكثر تشددًا، بما يؤدي إلى تصعيد التهديدات التي يمثلها النظام الإيراني ومخاطر الدخول في مواجهات مع دول الجوار، مع وضوح استمرار العزوف

الأمريكي عن الموازنة المباشرة ضده، بما قد يدفع القيادات العربية إلى إعادة الأولوية لبديل الإصلاح والتنسيق الذاتي. ويمكن أن يساعد وجود قيادات إيرانية أكثر اعتدالاً -سواء ابتداء أو نتيجة الضغوط التي سيولدها المسار الإصلاحي للدول العربية على النظام الإيراني- على تبني مسارات للتهدئة الإقليمية الخليجية-الإيرانية، بما قد يفسح المجال لإشراك إيران ولو جزئيًا في جانب من ترتيبات الأمن الإقليمي، مع اعتماد تطور مشاركاتها وأدوارها على نطاق مراجعة سياساتها.

على مستوى الملف النووي الإيراني والعامل الأمريكي، يفترض هذا السيناريو بشكل أساسي تزايد ظهور عدم إمكانية التعويل على الولايات المتحدة كحليف موثوق به، سواء نتيجة عودة إيران لاستكمال برنامجها النووي بقدر أقل من الضوابط، واستمرار تبني الولايات المتحدة سياسة التوازنات عن بُعد، أو ظهور تصعيدها المخاطر للحلفاء الإقليميين واحتمالات توريطهم في صراعات استنزافية في مواجهة إيران، أو مواصلة السياسات المنحازة لصالح إسرائيل والمعقدة لفرص حل الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد يؤدي الضغط الأمريكي لفرض صيغ حل غير متوازنة للصراع العربي-الإسرائيلي إلى زيادة إدراك ضرورات تعزيز عناصر القوة العربية والإسلامية لفرض تسويات ومعالجات أكثر استجابة للمطالب الفلسطينية والعربية، مع إثارة التساؤلات حول معوقات معالجة بقية الصراعات الإقليمية -بما فيها الصراعات مع إيران- دون اللجوء إلى الحرب بالضرورة.

على المستوى الإقليمي، يرتبط هذا المسار بشكل أساسي بتطورات علاقات التعاون العربي البيني، وهو ما قد يرتبط بتزايد إدراك مخاطر التحديات الوجودية التي تواجهها المنطقة العربية وجذورها الداخلية، وحدود وإشكاليات بدائل التعويل على تحالفات خارجية غير عربية، وهو ما قد يظهر نتيجة زيادة ضغوط نمط الصفقات والمقايضات الأمريكي أو تجدد التصعيد الإسرائيلي إقليميًا أو الوصول إلى قناعة بعدم قابلية المسارات القائمة للاستمرار واستنزافها موارد دول المنطقة دون معالجة حقيقية للمشكلات. وحال اقتصار الإصلاحات والتعاون على المستوى العربي، فمن شأن ذلك توفير آليات للموازنة الناعمة ضد إيران، وهو ما قد يرتبط بإدراك الدول العربية أهمية التعاون الجماعي كخيار ضروري لمعالجة المشكلات والتحديات الداخلية والإقليمية، سواء ما يتصل ببطالة الشباب أو الإرهاب أو الجفاف والتصحر وتحديات الأمن المائي والغذائي وغيرها، أو تصاعد الأدوار التدخلية والتهديدات الأمنية من قِبل الدول الإقليمية غير العربية، وهو ما قد يدفع إلى تبني حزم من الإصلاحات وآليات التنسيق الأمنية والاقتصادية والسياسية العربية. وقد يشمل ذلك تفعيل مخططات القوة العربية المشتركة ومبادرات التصنيع العسكري العربي المشترك، مع التوظيف الانتقائي الدفاعي لها بعيدًا

عن التورط في المواجهات المباشرة انتظارًا لاستكمال عناصر الردع العربية وتعبئتها، مع تبني خطة مارشال عربية تحاكي تجربة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وإنشاء صندوق عربي لإنقاذ الاقتصادات العربية ودعم الإصلاحات الضرورية واستيعاب تكاليفها الاجتماعية، بما يدعم فرص العمل والنمو الاقتصادي، فضلًا عن تبني إصلاحات سياسية وثقافية تدريجية لاستيعاب قوى المعارضة المختلفة وتقليل الانكشاف السياسي العربي أمام الضغوط والتدخلات الخارجية[26].

وإضافة إلى مسار التنسيق العربي المحجم لإيران، قد يشهد سيناريو الإصلاح والتنسيق توسيعًا لنطاقه بحيث يشمل إيران ذاتها أو قد يبدأ بنوع من التهدئة مع إيران. وفي هذا الصدد هناك احتمالات بأنه قد تحدث تهدئة سعودية-إيرانية مشتركة تقود إلى انفراج في العلاقات الخليجية العربية-الإيرانية، مع وضوح استمرار حذر الولايات المتحدة من التدخل مع السعي لنقل عبء المواجهة ماديًا وبشريًا إلى الأطراف العربية، ومع التراجع النسبي في الأهمية النفطية للمنطقة على ضوء اكتشاف بدائل جديدة للطاقة، يتنامى إدراك السعودية وإيران لعدم القدرة على تحمّل نتائج الحرب، وأهمية اتخاذ مبادرات وقرارات استثنائية ببدء مسارات جديدة للعلاقات تكفل تحقيق الأمن المشترك، مع التركيز على التجارة وإجراءات بناء الثقة في منطقة الخليج، مع قيادة مشتركة سعودية-إيرانية للأمن في منطقة الخليج، وتراجع تدريجي للأدوار الأمريكية إقليميًا[27]. وقد يعزز من ذلك التوجه لدى إيران وجود عديد من المشروعات التنموية العالمية التي تحتل إيران مكانة مركزية فيها، ومنها مشاريع ربط الصين بالبحر المتوسط وأوروبا عبر سكك حديدية، وتعزيز مركز إيران كمركز لتجارة دول وسط آسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة مع العالم من خلال إنشاء مناطق خدمات لوجيستية وتجارة الترانزيت على سواحل إيران، فضلًا عن مشاريع خطوط نقل الطاقة والغاز عبر الأراضي الإيرانية وغيرها من المشروعات التي تتطلب في جانب منها الاستقرار الإقليمي وتهدئة إيران مخاوف الأطراف الإقليمية والدولية[28]. وقد يصبّ التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي ضد إيران في زيادة جاذبية خيار تحرك إيران ومبادرتها بمحاولة التقارب مع القوى والأطراف الإقليمية واستعدادها لتقديم تنازلات أو الوصول إلى تفاهمات لتحجيم احتمالات تشكيل جبهة إقليمية-دولية موحدة معادية لإيران.

وقد تساعد وساطة الأمم المتحدة أو أطراف دولية أخرى (كروسيا أو الصين أو الاتحاد الأوروبي) من خلال سلسلة من التدابير لبناء الثقة في تحسين المدركات الأمنية الخليجية العربية-الإيرانية، وانفراج العلاقات تدريجيًا، مع معالجة القضايا الخلافية الحدودية والأمنية وتخفيف حدة الخطاب الطائفي[29]. ومن ثم قد تتمثل محصلة هذا

المسار في بناء حوار عربي-إيراني على أساس مراجعة كل طرف لبعض سياساته ومخاوفه والتركيز على المصالح ومجالات التعاون ومواجهة التهديدات المشتركة، ومراجعة إيران لسياساتها الطائفية والتدخلية في الدول العربية، وعدم دعم النظم الاستبدادية كنظام الأسد، وفتح المجال للحوار مع المعارضة، مقابل تهدئة عربية وتجنب للتصعيد والاعتراف بإيران كجار طبيعي وبناء شراكات أقوى معها، ومعالجة مشكلات الحوكمة الداخلية في مختلف نظم المنطقة.

ثانيًا: التقييم وبدائل الحركة العربية

استعرضت الورقة جانبًا من اتجاهات وسيناريوهات التطور المحتملة لمستقبل الدور الإيراني في الشرق الأوسط انطلاقًا من التركيز على بعض القضايا والعوامل ذات الصلة. ويظهر التحليل ارتفاع احتمالات تواصل سيناريوهات ومسارات استمرار الوضع القائم بدرجة أو بأخرى بتوازناته الحرجة، وهي سيناريوهات متوسطة الخطورة، ويليها في احتمال الحدوث بنسب متوسطة سيناريوهات المواجهة المباشرة والانفجار الداخلي، وهي الأكثر خطورة وسلبية في آثارها ويرجح في سياقها استمرار أو صعود الأدوار الإيرانية الصلبة، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث احتمال الحدوث بنسب منخفضة -على ضوء المعطيات الراهنة واتجاهات تطورها الخطية وشبه الخطية- سيناريوهات الإصلاح والتكامل الإقليمي سواء بشكل يحجم أو يشمل الأدوار الإيرانية عبر آليات تعاونية. وتفتح التطوراتُ اللاحقة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في مايو 2018، والإعلان عن تصعيد العقوبات ضد إيران واستهداف الأطراف الثالثة المتعاونة معها، والتلويح ضمنيًا بإمكانية الانتقال من العقوبات إلى محاولة الحصار الاقتصادي ضد طهران، مع التصعيد الإسرائيلي والإقليمي المحتمل تحت المظلة الأمريكية لفتح المجال للانتقال بين السيناريوهين الأول والثاني، المجالَ لتزايد حدة الصراعات وحرج التوازنات القائمة واحتمالات تحولها إلى مسارات الفوضى.

ويبقى من الضروري تأكيد صعوبة الحسم بين هذه السيناريوهات والمسارات المختلفة على ضوء تعقيدها وتداخلها وإمكانيات التوليف والمزج بين مساراتها، والاحتمالات المتعددة لاستجابات الفاعلين، والتعارض بين بعض المسارات داخل بعض السيناريوهات، وتأثير اعتبارات التوقيت والتزامن من عدمه على احتمالات حدوثها ودرجة تأثيراتها، بل وطبيعة هذا التأثير. ويظهر ذلك مثلًا في مسارات الضغط والتصعيد الخارجي في علاقتها المركبة مع مسارات الضغوط الداخلية، وكذلك في تأثيرات الضغوط الإسرائيلية في تزامنها مع الضغوط الإقليمية والدولية الأخرى، إذ رغم اشتراك

هذه العوامل في الدفع في ذات الاتجاه لحصار الأدوار الإيرانية، فإن تزامنها أو تفاعلاتها المركبة قد تساعد النظام الإيراني على إضعاف تأثيرها معًا، بل وتوظيفها لتعزيز شرعيته الداخلية والإقليمية، وتمكين الأجنحة الأكثر تشددًا في المؤسسات الإيرانية، وتصعيد الأدوار الصراعية الإيرانية.

يضاف إلى ذلك التعقيدات المتصلة بالسيناريوهات غير المتوقعة أو ما يعرف بالبجع الأسود (black swans)، أي السيناريوهات غير المرجحة منخفضة الاحتمال عالية التأثير في تغيير مسارات الظواهر، التي تظل قائمة بما يفتح المجال أمام تطورات جديدة في شكل مفاجآت استراتيجية[30]. ويشمل ذلك احتمالات تغير القيادات وتوجهاتها -في أطر طبيعية أو استثنائية- سواء في إيران أو سوريا أو تركيا أو الدول الإقليمية الأخرى، أو في روسيا في مرحلة ما بعد بوتين، أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية (لا سيّما مع الضغوط والاتهامات الداخلية التي يواجهها الرئيس ترامب)، بما قد يغير التوازنات الحرجة القائمة ويفتح المجال لتحولات جذرية جديدة في مسارات التفاعل المحتملة، سواء باتجاه مزيد من التصعيد أو التهدئة. كذلك قد يكون أحد المسارات المفاجئة «نسبيًا» اندلاع حرب أو مواجهة مباشرة بين إيران وأي من الأطراف الإقليمية بشكل غير مخطط، نتيجة تصعيد غير محسوب، وقد يرتبط في جانب منه بالهروب من ضغوط وأزمات داخلية تواجه القيادات سواء في إسرائيل أو الولايات المتحدة أو غيرهما، بما قد يؤدي إلى نتائج فوضوية تتجاوز سيناريو الانفجار، وعلى نحو قد يشهد امتدادات للصراع وآثارًا انتشارية تترك تداعياتها بشكل جذري على المنطقة بأسرها.

وتطرح الدراسات الأخرى لمستقبل المنطقة مسارات «مفاجئة» أخرى قد يكون من بينها مثلًا «حدوث ثورة في تكنولوجيا الطاقة» بشكل يدفع إلى زيادة مراجعة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وحسابات الدول الإقليمية المختلفة وعلاقات التنافس الخصومي بينهم، وكذلك احتمالات وقوع «كوارث طبيعية تعزز التعاون الإقليمي في صورة فيضانات أو حالات جفاف شديدة أو انتشار أوبئة، أو حدوث انفجار في مفاعل بوشهر النووي الإيراني الواقع في منطقة زلازل والمجاور لعديد من الدول الخليجية العربية، بما قد يدفع الأطراف كافةً لمراجعة تقديراتها للانتشار النووي الإقليمي ويفرض ضرورات التعاون. ورغم التراجع المرحلي في احتمالات إعلان الأكراد دولة مستقلة، لا سيّما بعد الضغوط الإقليمية والدولية ضد استفتاء كردستان العراق في سبتمبر 2017 والتدخلات الاستيعابية ضد التمدد الكردي شمال سوريا، فإنّ تغير التوازنات بأي صورة نحو إعلان دولة مستقلة للأكراد ستكون له تأثيرات مباشرة على فرص التعاون والصراع الإقليمية، وقد تكون له تأثيرات انتشارية على جماعات أخرى غير الأكراد بما قد يجعل تأثيراته

تتجاوز الدائرة الإيرانية-التركية-السورية-العراقية[31].

وبالنظر إلى الطابع المعياري (normative) الإرشادي للدراسات المستقبلية جنبًا إلى جنب مع طابعها الوصفي (descriptive)، فقد يكون من الضروري التعرض لبعض البدائل ذات الصلة بكيفية زيادة احتمالات السيناريوهات والمسارات المرغوبة من منظور تحقيق المصالح العربية. وإضافة إلى مسار الإصلاح العربي الداخلي وتطوير أبعاد التكامل الإقليمي العربي الذي يشكل ضابطًا تلقائيًا أمام الأدوار الإيرانية السلبية على النحو السابق بيانه، تبدو البدائل الأساسية الأخرى المتاحة أمام الدول العربية ممثلة في:

1. خيارات تقليل الانخراط وتجنب المواجهة

وتقوم على مزج الدول العربية بين خيارات الانعزال والتنمية الداخلية والتركيز على القضايا والتحديات الداخلية الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل أساسي، مع محاولة تبني سياسات أقرب إلى الحياد وتقليل الانخراط والمواجهة ضد توسع الأدوار الإيرانية، وتبني استراتيجيات أقرب إلى انتظار عناصر الضعف الكامنة والخلافات داخل النظام الإيراني وتأثيراتها في قلقلة استقرار النظام وتغيير سياساته، مع تمرير المسؤولية (buck passing) في ممارسة الضغوط على إيران إلى الحلفاء والفاعلين الآخرين سواء من الدوليين (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) أو الإقليميين (إسرائيل وتركيا) باعتبارهم أصحاب دوافع أصيلة في الحد دون تمدد الأدوار الإيرانية بما يهدد مصالحهم الحيوية في المنطقة. وتكمن خطورة هذا البديل في إمكانية توصل هذه الأطراف إلى اتفاقات وتفاهمات صريحة أو ضمنية لاقتسام النفوذ مع إيران بشكل لا يراعي المصالح العربية بشكل أساسي، وهو ما تحقق جانب منه مسبقًا في الاتفاق النووي يوليو 2015، مع تعدد المصالح الاقتصادية القائمة والكامنة بين إيران وهذه الأطراف.

2. خيارات المواجهة والتصعيد

أي السعي النشط للموازنة الصلبة في مواجهة تصاعد الأدوار الإيرانية الصدامية من خلال تطوير القدرات العسكرية الذاتية وتعزيز التحالفات للدول العربية، سواء البينية أو مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية ذات التوجهات المعارضة كليًا أو جزئيًا لإيران. ورغم إمكانية تصعيد هذا البديل الضغوط على إيران وتحجيمه أدوارها مرحليًا، فإن مشكلاته تبدو متعددة سواء من زاوية إمكانية إثارته تداعيات عكسية بتصعيد حدة المواجهة الإقليمية وزيادة التشدد الإيراني وأنماط أدوارها الصراعية والتدخلية، أو إمكانية استغلال إيران أي أخطاء أو تداعيات في هذه المواجهات لصالحها بالنظر إلى ما أظهرته خبراتها في التعامل مع أزماتها وفي الجوار الإقليمي من طابع براغماتي انتهازي

قادر على تحويل الأزمات إلى فرص، وتعزيز نفوذها عادة عبر توظيف أخطاء الفاعلين الآخرين، على نحو ما ظهر في توظيف الفراغ الاستراتيجي الذي خلّفه الاحتلال الأمريكي للعراق[32]. هذا فضلًا عن أعباء التورط الزائد في قضايا الصراعات الخارجية واستنزافها الموارد العربية بما ينعكس سلبًا على أولويات ومخصصات الإصلاحات الداخلية والتنمية العربية، بالإضافة إلى إمكانية تأجيج الانقسامات العربية نتيجة اختلاف تقديرات أولوية وآليات المواجهة مع إيران بين الدول العربية. تضاف إلى ذلك مخاطر الاصطفافات الخاطئة المستنزفة لشرعية النظم العربية، لا سيّما مع أطراف مثل إسرائيل، بما قد يصبّ في تعزيز شرعية الأدوار الإيرانية وسردياتها كتجسيد لمحور المقاومة أو الممانعة، فضلًا عن مشكلات الوقوع في إسار مشروعات الحلفاء والأطراف الأخرى، والتعرض لمخاطر التوريط من قبل هذه الأطراف.

وتظهر هذه الإشكاليات بشكل خاص في ضرورات التعامل مع الإدارة الأمريكية، لا سيّما في عهد ترامب مع مزجه نمط الموازنة عن بُعد بنمط إدارة الأعمال وعقد الصفقات في العلاقات الدولية[33]. وتزداد إشكاليات التعويل على الولايات المتحدة كحليف مكلف وغير موثوق به بالنظر إلى تعامل ترامب مع كل تفاعل باعتباره «صفقة واحدة (one shot deal)»، والسعي للبيع المتزامن لجميع الأطراف، بما يزيد تعقيد نمط المقايضات وتكاليفها وطابعها قصير المدى نسبيًا مع عدم إمكانية الاعتماد على عقد صفقة في مرحلة معينة لضمان استمرار الإدارة الأمريكية بالتزاماتها على المدى الطويل. وقد دفع ذلك العديد من التحليلات إلى تأكيد ضرورة عدم التنافس بين الحلفاء في تقديم الصفقات للإدارة الأمريكية والتنسيق بينهم لتقليل حدّة هذا الطابع «السوقي» أو للحصول على مقايضات أفضل إن جاز التعبير[34].

وفي هذا السياق قد يكون البديل الأفضل عربيًا هو استراتيجيات التحوط (hedging strategies) للتعامل مع بيئة عالية المخاطر ومنخفضة اليقين عبر تبني خيار التوليف المتزامن والمرحلي لخيارات التعامل المتنوعة مع إيران والأطراف الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة[35]. ويمكن أن تجمع التحركات العربية في هذا الصدد مثلًا بين:

أ. محاولة التوظيف الجزئي لاستراتيجيات الموازنة عن بُعد، ونقل مسؤولية مواجهة تمدد الأدوار الإيرانية في بعض القضايا والدوائر الجغرافية (وتحديدًا سوريا) إلى الحلفاء والأطراف الأخرى أصحاب المصالح والأدوار المباشرة -ممثلة بالأساس في الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا، بل وروسيا- وتجنّب تصدّر المواجهة في الدائرة السورية، مع إمكانية توظيف الأدوار الإيرانية في سوريا والعراق مثل التوظيف الروسي-الإيراني للأدوار التركية، واعتبار هذه الساحات مجالات لاستنزاف الأدوار الإيرانية والقوى الإقليمية

الأخرى، والتركيز على الآليات الدولية للتسوية في مراحل ما بعد انتهاء الصراع لضبط وجود هذه القوى وأدوارها، مع إمكانية التحرك لتعظيم الأدوار العربية في أطر دولية لإعادة البناء والإعمار في سوريا والعراق.

ويمكن في المقابل السعي للربط بين القضايا والملفات للوصول إلى تسويات لتقاسم النفوذ والحدّ من التدخلات الخارجية المعظمة للصراعات في الدوائر ذات الأهمية المباشرة للدول العربية بشكل يفوق الأطراف الإقليمية الأخرى كاليمن، كأن يتم ربط مراجعة أنماط التدخل العربي في سوريا بأنماط التدخل الإيراني في اليمن مثلًا، والتنسيق على مستوى الملف الفلسطيني، وهكذا. وقد يتم البدء بمعالجة جانب من الخلافات الإقليمية في اليمن وسوريا والعراق على ضوء ترتيبات متبادلة لتقاسم دوائر وساحات للنفوذ، خليجية-يمنية، وإيرانية-عراقية-سورية، أو في سياق وضع ترتيبات توافقية لتشارك السلطة في الدول المعنية بما يكفل مشاركة الجماعات المختلفة باختصاصات خاصة لكل منها في مناطق تركزها الجغرافي، بما يسمح بمناطق نفوذ لكل طرف داخل الدول المحيطة[36]. ورغم فشل محاولات تطبيق مثل هذه الترتيبات مسبقًا، فإن إدراك تعذّر فرض السيطرة الكاملة وارتفاع تكلفة البدائل قد يجدد احتمالات التزام الأطراف بمحاولة إنجاحها.

ب. محاكاة الاقتراب الإيراني الشامل في التواصل مع الحكومات والفاعلين من غير الدول بشكل متزامن مع إمكانية الانخراط الإيجابي مع بعض حلفاء إيران ذاتها من الدول أو غير الدول، مع التوظيف الجزئي لبعض جوانب هذا الانفتاح لـ«ضبط» الأدوار والتحالفات الإيرانية الإقليمية. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى نموذج مبادرات الانفتاح السعودي مع العراق وفتح الحوار مع المرجعيات الشيعية، خصوصًا في النجف بالعراق، لا سيّما مع الاختلافات الشيعية البينية بين مرجعيات النجف وقم حول الأدوار السياسية للمرجعيات الدينية وسياسات التعامل مع الشيعة في الدولة والدول الأخرى بين إعلاء الهوية الطائفية أو مفهوم المواطنة[37]. وبهذا المعنى يمكن التعامل مع هذه التحركات باعتبارها جزءًا من آليات إفساد تحالفات إيران الإقليمية (wedging strategies) أو على الأقل إضعافها وضبطها، فضلًا عن دلالاتها في تقليل الطابع الطائفي للسياسات الموازنة ضد إيران، وتأكيد ارتباطها بطبيعة الأدوار الإيرانية وليس الاعتبارات المذهبية، بالإضافة إلى إمكانية فتح قنوات تواصل غير مباشرة مع إيران ذاتها عبر حلفائها. وتطرح العديد من التحليلات نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية في مايو 2018 وعدم تحقيق الأحزاب والقوى الأكثر ارتباطًا بإيران النتائج المنشودة مقابل صعود التيار الصدري -الأكثر تأكيدًا على استقلالية العراق- كفرصة لزيادة تفعيل مثل هذه

الاستراتيجيات لموازنة النفوذ الإيراني، مع إدراك حدودها في الوقت ذاته[38].

ج. الجمع بين استراتيجيات الضغط والعقوبات وتحديد خطوط حمراء عربية للأدوار الإيرانية والسعي لصياغة اتفاقات أو تفاهمات غير رسمية بخصوصها من جهة، مع تبني استراتيجيات الانخراط الإيجابي والحوافز مع إيران ذاتها من جهة ثانية على كل المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وتتعدد الاقتراحات المطروحة في هذا السياق من قبيل التنسيق العسكري والأمني العربي المشترك وتطوير قوة عربية مشتركة، والمناورات العربية المشتركة، مع إمكانية موازاة ذلك على المستوى السياسي بتحرك عربي متعدد أو جماعي عبر الجامعة العربية لإقامة حوار استراتيجي عربي-إيراني بمشاركة كبار المسؤولين من الطرفين ومحاولة معالجة الأزمات القائمة، والنظر في إمكانية تعزيز التعاون الاقتصادي التجاري والاستثماري بين الدول العربية وإيران في بعض القطاعات، بما قد يشكل أحد المداخل الاقتصادية لبناء الثقة والسلام، مع تبني خطاب مؤكد على تقريب الفجوة بين المذهبين السني والشيعي وتبني مبادرات للحوار الإقليمي للتقريب بين المذاهب وتقليل الحساسيات بينها بمشاركة المؤسسات الدينية الرئيسية ومنها الأزهر، وغيرها من المقترحات ذات الصلة[39].

ويبقى الاهتمام بتفعيل مسارات الإصلاحات القطرية العربية وتعزيز التكامل الإقليمي العربي كأحد السيناريوهات الأساسية المدعمة لأي قدرة عربية على تعزيز الأوجه الداخلية لقوة الدول والنظم العربية واستقرارها، وشرعية وجاذبية نظم الحكم لدى المواطنين، وتقليل الانكشاف العربي أمام أي تدخلات خارجية إيرانية أو غيرها.

الهوامـش

(1) وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2007، ص20-33 و 41-43.

(2) جوب ولابان، مصدر سابق، ص34-43.

(3) Sanam Vakil and Hossein Rassam, «Iran's Next Supreme Leader: The Islamic Republic after Khamenei», Foreign Affairs, vol.96, no. 3, May/June 2017 , www.foreignaffairs.com/articles/iran/09-04-2017/iran-s-next-supreme-leader, 2018/3/25.

(4) لمزيد من التفاصيل راجع: الحركات الاحتجاجية وأزمات النظام السياسي في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، http://v.ht/8Aee

(5) Ali A.Pourezzat et al., Op.cit, pp.5-184; Sanam Vakil: «Iran on the brink: Challenges & opportunities for Washington», A Hoover Institution Essay, 2018/4/ 25, pp.7-6, at: www.hoover.org/sites/default/files/research/docs/vakil_iran_on_the_brink_updated_.pdf, 2018/4/28.

(6) Stephen M.Walt, «Has Trump become a realist? », Foreign Policy, 2018/4/17, at: http://foreignpolicy.com/17/04/2018/has-trump-become-a-realist/ ,2018/4/19

(7) Nicole Gauoette and Laura Koran, «Pompeo Threatens US will crush Iran through sanctions and pressure campaign», CNN, 2018/5/21, https://edition.cnn.com/21/05/2018/politics/pompeo-iran-speech/index.html, 2018/5/22

(8) Cornelius Adebahr, «Trump, the Eu, and Iran policy: Multiple pathways ahead», Carnegie Endowment for international Peace, 2017/1/31, pp.8-5 ,at: https://carnegieendowment.org/files/Adebahr_Nuclear_Deals_Uncertain_Future.pdf, 2018/3/15.

(9) Ben Caspit, «Israel braces for Iranian Military reaction», AlMonitor, 2018/5/2, at: www.al-monitor.com/pulse/originals/05/2018/ israel-iran-netanyahu-syria-targets-nuke-speech-archive-war.html , 2018/5/3; Reva Goujon, «Now or never: Israel makes its move against Iran», Stratfor, 2018/5/17, https://worldview.stratfor.com/article/now-never-israel-moves-against-iran, 2018/5/22.

(10) Yossi Beilin, «Israel's options for resolving tension with Iran», AlMonitor, 2018/4/25, at: www.al-monitor.com/pulse/originals/04/2018/israel-iran-alternative-war-syria-kissinger-trump-us-lebanon.html, 2018/4/27 ; Ben Caspit. «Is Israel-Iran Clash imminent? », AlMonitor, 2018/4/23, at: www.al-monitor.com/pulse/originals/04/2018/israel-iran-syria-ruussia-avigdor-liberman-hassan-rouhani.html ,2018/4/27.

(11) Ephraim Kam, »The Iranian Military Intervention in Syria: A Look to the Future», Strategic Assessment, vol.20, no. 4, January 2018,pp.26-24, www.inss.org.il/publication/iranian-military-intervention-syria-look-future ,2018/4/13

(12) جوب ولابان: سيناريوهات المستقبل العربي، مصدر سابق، ص45-52.

(13) Vali Nasr, «Iran among the Ruins: Tehran's Advantage in a Turbulent Middle East,» Foreign Affairs no. 2018) 2), accessed April 2018 ,15, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/13-02-2018/iran-among-ruins.

(14) Jeffrey Martini, Heather Williams and William Young: The Future of Sectarian Relations in the Middle East , Santa Monica: RAND Corporation, 2017,p.9.

(15) Ibid., Peter D. Feaver and Hal Brands: «Trump and Terrorism: U.S. Strategy after ISIS», Foreign Affairs, March/April 2017, at: www.foreignaffairs.com/articles/13-02-2017/trump-and-terrorism, 2018/2/12.

(16) Stephen M.Walt, «Has Trump become a realist? »,Op.cit.

(17)Faisal M. Al-Shogairat and Vladimir Yurtaev: «The Prospect of the Relationship between the Islamic Republic of Iran and the Saudi Arabia: Plausible Scenarios,» Journal of Politics and Law ,vol.10, no. 93 :(2017) 3.

(18) J.Martiniet al., Op.cit,p.9.

(19) Ephraim Kam, Op.cit.

(20) Alex Vatanka,«How Deep Is Iran's State?: The Battle over Khamenei's Successor,» Foreign Affairs, vol. 96, no. 4 July/August 2017,at: www.foreignaffairs.com/articles/iran/13-06-2017/how-deep-irans-state, 2018/4/12.

(21) Stratfor, «Why the EU and Iran have little hope of rescuing the nuclear deal», Stratform 2018/5/16, https://worldview.stratfor.com/article/why-eu-and-iran-have-little-hope-rescuing-nuclear-deal , 2018/5/22.

(22) محمد السعيد إدريس، «دروس ما بعد الأزمة في إيران»، مختارات إيرانية، مجلد 16، عدد 201، يناير 2018، ص8.

(23) حول بعض مؤشرات التصعيد الأمريكي ضد إيران في سوريا والعراق والخليج، واحتمالات تطوره إلى مواجهة مباشرة، انظر: محمود حمدي أبو القاسم، «السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب.. ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة»، موقع المعهد الدولي

للدراسات الإيرانية، 2017/8/14، في: http://cutt.us/qlHk9 (2018/4/1). وحول بعض سيناريوهات الحرب مع إيران، وكوابحها، انظر: معتز سلامة، «تهديدات مستجدة.. دورة الحروب المحتملة في الخليج»، تحولات استراتيجية- ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 191، يناير 2013، ص18-22.

(24) معتز سلامة، «تهديدات مستجدة...» مصدر سابق، ص19-20.

(25) جوب ولابان، سيناريوهات المستقبل العربي، مصدر سابق، ص53-61.

(26) جوب ولابان، المصدر السابق؛ معتز سلامة وآخرون، «النظام العربي والإقليمي»، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي 2017 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام، 2018) ص153-155.

(27) E.Holmquist and J.Rydqvist, The future of regional security in the Middle East, Op.cit, pp. 36-35

(28) مالك عوني، «المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل»، تحولات استراتيجية: ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 199، يناير 2015، ص6.

(29) جوب ولابان، سيناريوهات المستقبل العربي، مصدر سابق، ص59.

(30) للمزيد حول مفهوم المسارات السوداء أو البجع الأسود (black swans) كتعبير عن أحداث فجائية منخفضة الاحتمال عالية التأثير وتبدو متوقعة ولها مبرراتها الموضوعية عقب حدوثها، انظر:

Nassim Nicholas Taleb,The Black Swan, The impact of the highly improbable, New York: Random House,2007.

(31) جوب ولابان، سيناريوهات المستقبل العربي، مصدر سابق، ص62-64.

(32) Sanam Vakil, «Iran on the brink», Op.cit, p.11.

(33) محمد عبد السلام , «مبدأ ترامب: إدارة أعمال العلاقات الدولية في مرحلة 2017-2021»، اتجاهات الأحداث: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 20، مارس-أبريل 2017، ص6-7.

(34) Ashley Townshend, America First, US Asia policy under President Trump , Sydney,Australia: The United States Studies Center at the University of Sydney, 2017,pp.13-11.

(35) Mehran Kamrava ;Qatar: Small state,big politics ,Ithaga and London: Cornell University Press,2013, pp.104-70

(36)F.M. Al-Shogairat and V. Yurtaev, «The Prospect of..», Op.cit, ,pp. 92-91.

(37) دويتشه فيله, «التقارب السعودي العراقي.. خطوة ضد الطائفية أم للالتفاف على إيران؟»، 17 /8/ 2017، http://cutt.us/2hNls ؛

Ali Mamouri, «The dueling Ayatollahs», AlMonitor, 2018/4/26, www.al-monitor.com/pulse/originals/04/2018/dueling-ayatollahs-sistani-khamenei-shiite-iran-iraq.html

(38) Stratfor, «New Iraqi government unlikely to cozy up to Iran», Statfor,, 2018/5/18, https://worldview.stratfor.com/article/new-iraqi-government-unlikely-cozy-iran, 22/5/2018.

(39) معتز سلامة وآخرون، «النظام العربي والإقليمي»، مرجع سابق، ص154-155.